

من الركود إلى النمو.. صندوق النقد الدولي يعدّل توقعاته للاقتصاد البريطاني



عدّل صندوق النقد الدولي، الثلاثاء، توقعاته للاقتصاد البريطاني، مشيراً إلى أنه «يتوقع نمواً نسبته 0.4% هذا العام، بعد شهر على توقعه انكماشاً».

وأضاف الصندوق أنه «يتوقع أن يتجنّب الاقتصاد البريطاني الركود في ظل صمود الطلب وتراجع أسعار الطاقة، بعدما توقّع في إبريل/نيسان انكماشاً بنسبة 0.3%».

وقال الصندوق: «إن التوقعات المحسنة تعكس المرونة غير المتوقعة للطلب وساعدها جزئياً نمو الأجور الأسرع من المعتاد، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتحسن الثقة في الأعمال».

واعتبر الصندوق أن «آفاق النمو، مع تحسّنها بعض الشيء في الأشهر الأخيرة، لا تزال ضعيفة».

وأضاف: «تباطأ النشاط الاقتصادي بشكل كبير عن العام الماضي ولا يزال التضخم مرتفعاً بعناد عقب صدمة شروط التبادل التجاري الحادة بسبب الحرب في أوكرانيا، وإلى حد ما، ندوب المعروض من العمالة من الوباء».

إمكانات النمو

وكان من المرجح أن ينخفض التضخم البريطاني إلى حوالي 5% بحلول نهاية هذا العام من أكثر من 10% في مارس/آذار، ويجب أن يعود إلى هدفه البالغ 2% بحلول منتصف عام 2025 على نطاق واسع، بما يتماشى مع توقعات بنك إنجلترا في وقت سابق هذا الشهر.

وكان من المرجح أن ينمو الاقتصاد بنسبة 1% في عام 2024 و 2% في العامين التاليين، قبل أن يعود إلى معدل نمو طويل المدى يبلغ حوالي 1.5%، حسب توقعات صندوق النقد الدولي.

وأضاف الصندوق أن «إمكانات النمو في بريطانيا يمكن تحسينها من خلال تدابير لمعالجة تأثير المرض طويل الأجل في القوى العاملة وتقليل عدم اليقين السياساتي والتنظيمي الذي أضر باستثمارات الأعمال».

وقال: «إن الاتفاقية التي تم تعديلها مؤخراً مع الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتي تشمل أيرلندا الشمالية ونهجاً أكثر تدبيراً لإلغاء قانون الاتحاد الأوروبي يجب أن يشجع الاستثمار التجاري».

استمرار التضخم واعتبر الصندوق أن «استمرار التضخم وما يرافقه من زيادات غير مستدامة في الأجور كانا أكبر التهديدات على المدى القريب للتوقعات الاقتصادية لبريطانيا، وأن بنك إنجلترا يجب أن يضمن بقاء السياسة النقدية متشددة».

وأضاف الصندوق: «مع هذا، فإن حالة عدم اليقين المتزايدة بشأن توقعات الاقتصاد الكلي واستمرار التضخم تستحق المراجعة المستمرة لوتيرة وحجم التشديد النقدي».

وقام بنك إنجلترا برفع تكاليف الاقتراض في 12 اجتماعاً متتالياً ورفع معدلات الفائدة إلى 4.5% هذا الشهر وترى الأسواق المالية أنها ستبلغ ذروتها عند 5% في وقت لاحق من هذا العام. (وكالات